المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الانفاق العسكري لدول اقليم المحيط الهادي
اسم الكاتب: اصيل كمال عبد الحسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2163
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الانفاق العسكري لدول اقليم المحيط الهادي

الباحثة: اصيل كمال عبد الحسين*

ملخص

تشهد العديد من دول العالم زيادة في انفاقها العسكري، في السنوات الاخيرة، بشكل لم تعهده منذ انتهاء الحرب الباردة. واقليم المحيط الهادي واحد من بقاع العالم التي زادت دوله من انفاقها العسكري. وهنالك عدة عوامل ساعدت في زيادة نسبة الانفاق العسكري: مثل الوضع السياسي للبلد، وعدم استقرار الدول والعامل الاقتصادي الذي يمكّن الدول من شراء المعدات العسكرية أو تصنيعها.

وبعد القفزة الاقتصادية التي شهدتها دول الاقليم (إقليم المحيط الهادي) لم تكتف هذه الدولة بتعزيز مقدراتها الداخلية، بل سعت الى زيادة تسلحها وتحقيق مزيد من الانفاق العسكري، فيما اصبحت المنافسة بين دول الاقليم لاتقف عند الجانب الاقتصادي، بل تعدته لتشمل الجانب العسكري، وزادت حدة المنافسة فيما بينها سعيا منها لتحقيق الامن والحماية لاقتصاداتها، وحدودها من اية مواجهة محتملة في المستقبل. وهذه الزيادة في النمو العسكري كانت إما وليدة التصنيع أو التسليح الخارجي، فهذه الدول تسعى لتحقيق مركزا قويا وصعودا ليس فقط بالمستوى الاقتصادي، الأمر الذي زاد من قلق الولايات المتحدة الامريكية، وبالأخص في نظرتها إلى الصين، وهي القطب الأكثر صعودا بين دول الإقليم، إذ تلجأ الصين للتقنية الروسية في مساعدتها في المجال العسكري. فالولايات المتحدة تدعم كوريا الجنوبية الحليف لها في البرنامج النووي لكنها في الوقت نفسه قلقة من البرنامج النووي الكوري الشمالي.

في هذا البحث سعينا إلى رصد النمو المتسارع لاقتصادات عدّت الأكثر نموا في العالم، مما أهّلها للدخول في (صراع الانفاق العسكري). وما من شك ان هنالك علاقة كبيرة بين هذا الانفاق والجانب الاقتصادي. لكن فهم تصاعد الانفاق في هذا المجال يتطلب الوقوف عند النزاعات المناطقية؛ مثل النزاع حول بحر الصين الجنوبي، وبالرغم من ان معدل الانفاق متفاوت بين دول الاقليم تبعا للامكانات الاقتصادية المتفاوتة فيما بين الدول، الا ان التنافس موجود في الحصول على التقنية العسكرية. ودرجة التفاوت بين دول الاقليم يحكمها التفاوت في المستوى الاقتصادي لدوله، والتفاوت في المساعدات الخارجية المقدمة لبعض دوله من أجل الحصول على التقنية العسكرية، وكانت غايتنا في بحثنا هذا بيان شكل التفاوت بين دوله ومدياته، بعد بين طبيعة التسليح نفسه.

Military spending for the Pacific region countries

Asil. A. Abdulhusen•

Summary

Experiencing many of the world increase in military spending in recent years have not already seen this size increase since the end of the Cold War. Pacific region and one of the parts of the world, which increased its spending from the military. There are several factors that help in increasing the proportion of military spending in

* طالبة ماجستير في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية/ الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية.

• Master's student in international relations and foreign policy – Mustansiriya University – Faculty of Political Science

a country such as the political situation of the country and stability of States and non-economic factor that enables States to purchase military equipment.

After the economic boom witnessed by the countries of the region not only their economic growth but also sought to increase armament and greater military spending, as has become a competition between the countries of the region to Atagaf at the economic side, but the military, and increased competition in an effort to achieve security and protection of their economies and borders of any possible confrontation in the the future. This increase in growth of the military help of an internal or external These countries seek to achieve a strong center and up not only the economic level, which increases concern the U.S. and especially China, the rising pole, where the resort of Technology, China in the Russian assistance in the military field. The United States supports its ally South Korea in the nuclear program, but at the same time worried about North Korea's nuclear program and regards it as an axis of evil, especially before the events of September 11.

We tried to monitor all of this in the search for the statement that the states of the Pacific region is growing rapidly as it includes a faster development of world economies which leads her to engage in increased military spending. There is no doubt that there is a significant relationship between spending and the economic side, for example, You can not countries with a weak economy to buy equipment, weapons, where countries in the region have increased their purchases by the military potential that you own. Also, the increase in spending between countries in the region not because it's growing in their economies, but there is a zonal conflicts such as the South China Sea, which affects the relations of States with each other. Enter and compete in a circle which goes beyond the economic side to enter the military side. Although the rate of spending is uneven among the countries of the region depending on varying economic potential among the States, but the competition is in the access to military technology. And the degree of inequality between the countries of the region governed by the disparity in the economic level of countries and foreign aid for military technology and the availability of sources of purchase of military equipment are all factors that make the level of spending has been uneven between the States of the Pacific region.

مقدمة

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين والانفاق العسكري في وتيرة متصاعدة، ربما خارطة الحروب العالمية، تؤكد للناظر بعجالة حقيقة هذا الأمر، أما الناظر المدقق فسيجد ضالته في التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، إذ أصدر هذا المعهد في السابع عشر من نيسان ٢٠١٢ تقريراً مفصلاً عن الإنفاق العسكري العالمي في العام ٢٠١١، أفاد بأن هذا الإنفاق تجاوز ١.٧ تريليون دولار، بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠. وعليه، يكون إنفاق العام ٢٠١١، قد سجل ارتفاعاً محدوداً، قدره ٠.٣% قياساً بعام ٢٠١٠، منهياً بذلك سلسلة من الزيادات السنوية الكبيرة، التي سادت الفترة بين عامي ١٩٩٨ – ٢٠١٠، بما في ذلك متوسط زيادة سنوية قدرها ٤.٥% بين عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٩. وبين هذا التقرير أن ثمة تقابلا بين هبوط في الموازنات العسكرية في الولايات المتحدة وأوروبا، وتصاعداً في كل من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. في مؤشرات الإنفاق العسكري لعام ٢٠١١، استحوذت الولايات المتحدة على ٤١% من إجمالي الإنفاق العالمي، كما استحوذت الصين على ٨.٢% وروسيا ٤.١%، وبريطانيا ٣.٦%، واليابان ٣.٤%، والهند ٢.٨% وألمانيا ٢.٧%. واستحوذت أميركا الشمالية على ٤٢.٤% من الإنفاق العسكري العالمي، واستحوذ غرب ووسط أوروبا على ١٨.٨%، والشرق الأوسط ٧.١%، وأوروبا الشرقية ٤.٦%،

وأميركا اللاتينية ٤.٢% وأفريقيا ٢%. وارتفع الإنفاق العسكري في آسيا والأوقيانوس ٢.٤%. وقد انخفض الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة بنسبة ١.٢% بالقيمة الحقيقية (أو حوالي ٨.٧ مليارات دولار). وهو أول انخفاض من نوعه منذ العام ١٩٩٨.

وفي روسيا، زاد الإنفاق العسكري بنسبة ٩.٣%، وبلغ مجموعه ٧١.٩ مليار دولار عام ٢٠١١، ما جعل البلاد ثالث أكبر منفق عسكري في العالم، متقدمة على كل من بريطانيا وفرنسا. من جهة أخرى، تواصلت الزيادة في الإنفاق العسكري عام ٢٠١١ في منطقة آسيا والأوقيانوس. وبلغت نسبتها ٢.٣%. لكنها جاءت، كما في العام ٢٠١٠، أبطأ مما كانت عليه في السنوات الأخيرة، بين عامي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩، حيث كان معدل الزيادة السنوية ٦.٣%. ويقف ارتفاع الإنفاق العسكري في الصين خلف الزيادة المسجلة على صعيد منطقة آسيا والأوقيانوس عام ٢٠١١، إذ بلغت الزيادة في الإنفاق الصيني ٦.٧% بالقيمة الحقيقية. أو ما يزيد قليلاً على ثمانية مليارات دولار. وفي مجموع الدول الأخرى في آسيا والأوقيانوس، انخفض إجمالي الإنفاق العسكري بنسبة ٠.٤% على الرغم من أن ذلك يعكس نمطا مختلطا من الزيادة والنقصان، في إطار مجموع الدول. وقد زادت الصين من إنفاقها العسكري بنسبة ١٧٠% بالقيمة الحقيقية منذ العام ٢٠٠٢. وبنسبة تزيد على ٥٠٠% منذ العام ١٩٩٥. ووفقاً لتقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، فقد بلغ الإنفاق العسكري الصيني ١٤٣ مليار دولار في العام ٢٠١١. أما تايوان فقد سجلت زيادة في الإنفاق العسكري بلغ مجموعها ١٣% منذ العام ٢٠٠٢. وفي الفلبين، زاد الإنفاق العسكري بنسبة ٧.٤% منذ عام ٢٠٠٢، مع قدر محدود من مشتريات السلاح الرئيسية. وزاد الإنفاق العسكري الإندونيسي بنسبة ٨٢%، منذ عام ٢٠٠٢، في المقابل، شهدت اليابان، بشكل تدريجي، انخفاضاً في نفقاتها العسكرية على مدى العقد الماضي.

لغة الأرقام هذه تؤكد أن العقود الأخيرة من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد شهدت سباقا حميما بالتسلح، لكن لغة الصعود والهبوط لا يمكن قراءتها من خلال الأرقام فحسب، وهذا ما أردنا أن نسلط الضوء عليه في بحثنا.

١– ماهية الانفاق العسكري؟

قبل الدخول في تفاصيل الموضوع نرى أنه من المهم نوضيح مفهوم الانفاق العسكري بالبنود الآتية:

- النفقات الكلية لوزراة الدفاع للاغراض العسكرية.
- النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية.
- نفقات البرامج الاخرى المبررة على ارضية الامن القومي.
- المدفوعات كلها للحروب والبرامج العسكرية السابقة[1].

اما اهم العوامل التي تزيد نسبة الانفاق العسكري في بلد ما فهي:

١. العامل السياسي: اي الوضع السياسي للبلد، وطبيعة نظام الحكم فيه، ودرجة استقراره السياسي.
٢. العامل الاستراتيجي: يكمن في خطر نشوب الحرب، إذ ان الانفاق العسكري يكون عاليا في المناطق التي تلوح في افقها احتمالات الحرب، وكذلك بوجود الحروب الاهلية والنزاعات الاقليمية. التي تتطلب سباقا في التسلح بين دول المنطقة ككل.

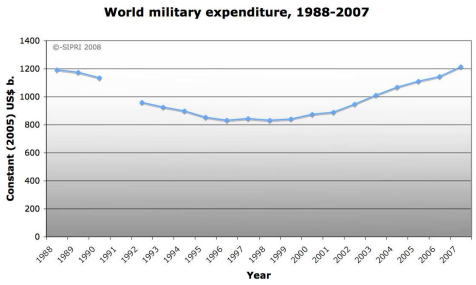
[1] **Sharp and olson, public finance the economics of government revenues and expenditures, pp. 65–66.**

٣. العامل الاقتصادي: كلما كانت الدول غنية بمواردها الاقتصادية، كانت اكثر قدرة على الانفاق في الاغراض العسكرية[٢].

٢- الانفاق العسكري في دول إقليم المحيط الهادي

شهدت السنوات من ١٩٨٨ حتى العام ٢٠٠٧ زيادة ملحوظة في معدلات الانفاق العسكري، ليس في اقليم المحيط الهادي فقط، وانما في العالم، والرسم البياني الآتي يوضح مدى الزيادة[٣].

النفقات العسكرية العالمية ١٩٨٨-٢٠٠٧



كما بلغ إجمالي حجم النفقات العسكرية في العالم تريليون دولار تقريبا في العام ٢٠٠٧ بحسب أرقام وكالة "أرمز - تاس" الروسية كما موضحا في الرسم البياني[٤].



اما دول اقليم المحيط الهادي فتشهد تطورا ليس من الناحية الاقتصادية، بل العسكرية ايضا. وخاصة (دول آسيا، إذ صدر تقرير التوازن العسكري لعام ٢٠١٢ عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن الذي نشر في ابريل/ نيسان ٢٠١٢ وخلص فيه الى انه للمرة الاولى في التأريخ تتفوق الميزانية العسكرية لدول القارة الاسيوية على نظيراتها الاوربية)[٥].

---

[٢] اثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي، عبد المجيد حسن شياع، جريدة المدى، الاحد ١١-٠٩-٢٠١١.

[3] **World military expenditure, 1988– 2007, Stockholm International Peace Research Institute http://archives.sipri.org/**

[٤] إجمالي حجم النفقات العسكرية في العالم يتجاوز التريليون دولار، روسيا اليوم

http://arabic.rt.com/news_all_news/news/12924/

[٥] الانتقال العالمي للقوة في آسيا، سوباش كابيلا، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس ٣ مايو ٢٠١٢ **Studies.aljazeera.net**

وهذا يعود الى تطور اقتصاديات دول الاقليم، الذي ساعدها في زيادة الانفاق العسكري، لكن هذه الزيادة تؤثر سلبا على، وقد تؤدي إلى تراجع، اقتصاديات هذه الدول اذ ما افرطت في وضع ثرواتها الاقتصادية في التسلح؛ ذلك لأن (الانفاق في التسلح يقوّض الأمن البشري؛ اي انه يلتهم الموارد الثمينة التي يمكن استخدامها في اغراض التنمية البشرية)[٦].

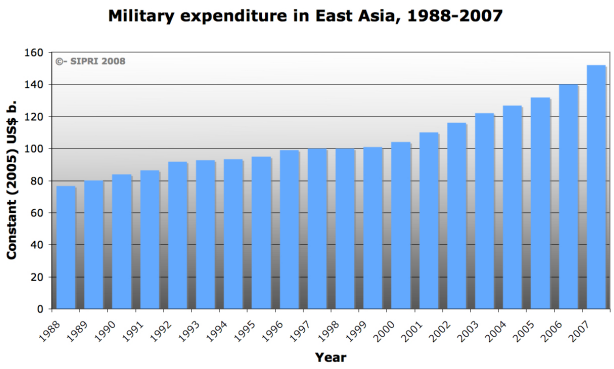
يحتاج الانفاق العسكري الى ميزانية خاصة تقدمها الدولة ليستطيع تغطية النفقات بحيث لاتؤثر في الوقت نفسه باقتصاد الدولة. (فهنالك علاقة ايجابية بين الثروة المادية للمجتمع وقوته العسكرية، إذ تميل الدول الغنية إلى أن تكون اقوى عسكريا). فعندما يزدهر اقتصاد الدولة وقدراته المادية تميل الدول الى زيادة معدلات الانفاق العسكري لتزيد من قوتها العسكرية اضافة الى الاقتصادية[٧].

ان دول اقليم المحيط الهادي، وخاصة منطقة جنوب شرق آسيا شهدت في السنوات الثلاثة الاخيرة، واحدة من اكبر قفزات التسلح والانفاق العسكري في عموم آسيا وعلى الصعيد العالمي ايضا. وهنالك عوامل عديدة ساعدت في زيادة التسلح في الاقليم، فضلا عن العامل الاقتصادي الذي ذكرناه اعلاه منها:

١. الموجة الجديدة من التوترات التي يشهدها الاقليم على خلفية الدعاوى السيادية في بحر الصين الجنوبي.
٢. ما تحتله منطقة جنوب شرق آسيا من مركز محوري في الجيوستراتيجيات الدولية المتنافسة لاسباب عديدة، أبرزها:

- الموقع الجغرافي، إذ تحتضن مضيق ملقا الذي يربط بين المحيطين الهندي والهادي.
- كما تمثل همزة وصل بين آسيا والاقيانوس.
- ومركز التقاء لثلاث دول كبرى، هي: الهند، والصين، واليابان[٨].

ان نسبة الانفاق العسكري لدول اقليم المحيط الهادي متفاوتة حسب القدرة الاقتصادية والامكانات المتوفرة لها. ففي شرق آسيا شهد الانفاق العسكري زيادة ملحوظة، والجدول الآتي يوضح مدى الزيادة الحاصلة[٩]:



اما في جنوب آسيا فزاد معدل الانفاق العسكري بين ١٩٨٨ – ٢٠٠٧ كما موضح في الجدول اللاحق[١٠]:

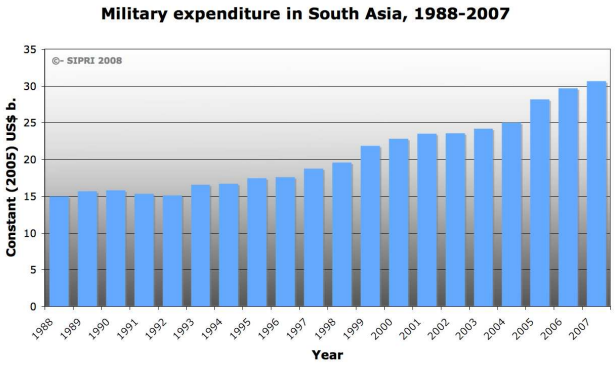
---

[٦] برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٤: ص٥٠–٥١.

[٧] الحرب والتغيير في السياسة العالمية، روبرت غيلبن جونيور، ترجمة عمر سعيد الايوبي، دار الكتاب العربي ، بيروت، ٢٠٠٩: ص٩٠.

[٨] ينظر: مسار التسلح في جنوب شرق آسيا، مصدر سبق ذكره.

[9] **military expenditure in east Asia, 1988 –2007 , International Peace Research Institute http://archives.sipri.org**



دوفي سنة ٢٠٠٨ بلغ مجموع الانفاق العسكري في شرق آسيا (١٨٩) مليار دولار، وكانت الدول الثلاثة التي تسببت بهذه الزيادة سنة ٢٠٠٨ تحديدا: الصين (٥,٦ مليار دولار) وكوريا الجنوبية (١,٧ مليار دولار) وتايوان (١,٧ مليار دولار)[١١].

اما في جنوبي آسيا فزداد الانفاق العسكري بنسبة (٣,٣ %) بالاسعار الحقيقية في سنة ٢٠٠٨ اي الى مجموع (٣٧,٣ مليار دولار). وتعتبر سري لانكا البلد الجنوبي الاسيوي الذي زاد انفاقه العسكري، بزيادة حقيقية (٧,٧%)[١٢].

لقد اتسمت منطقة شرق آسيا بالتسلح الكثيف؛ ففي اقصى شرق الاتحاد السوفيتي كانت هناك (٥٣) فرقة وحوالي (٧٨٥) طائرة مقاتلة، اما في الصين فبلغ تعداد افراد جيش التحرير الشعبي نحو اربعة ملايين، وقد نشرت (٧٨) فرقة، والكثير من الطائرات المقاتلة، نحو (٥٣٠٠) طائرة. وكان جيش كوريا الشمالية انذاك يضم (٣١) فرقة و(٣٨) لواءً، وما يقارب من (٨٠٠) طائرة مقاتلة، وذلك بمواجهة (٢١) فرقة و(٤٥١) طائرة مقاتلة في كوريا الجنوبية. بينما حشدت تايوان (٢١) فرقة من القوات البرية والبحرية، وثمانية ألوية منفصلة من ألوية الجيش، فضلا عن نحو (٤٠٠) طائرة مقاتلة. وكان الجيش الياباني أقل الجيوش تهديدا؛ اذ تكون من (١٣) فرقة و(٢٧٠) طائرة مقاتلة. اما أصغر قوة مسلحة بالمنطقة، فهي القوة الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية، اذ كانت تتألف من فرقة مشاة واحدة، وقوة للبحرية، للعمليات الخاصة و(٢٨٠) طائرة مقاتلة. ولكن بامكانها تعزيز قواتها بامدادات سريعة من الولايات المتحدة، فضلا عن ذلك كان للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واليابان قوات بحرية ضخمة في مياه شرق آسيا وما حولها. ومع حلول منتصف التسعينات تغيّرت العلاقات القائمة في شمال شرق آسيا تغيّرا كبيرا. فعلى سبيل المثال، نجد ان روسيا، وهي اكبر جمهورية ورثت الاتحاد السوفيتي، اقامت علاقات دبلوماسية مع جميع حكومات المنطقة، عدا تايوان التي اقتصرت في علاقتها معها على الجانب الاقتصادي، ولاتوجد مواجهة عسكرية بينها وبين هذه الحكومات[١٣].

وقد خفت حدة التوتر بين بلدان آسيا – المحيط الهادي، بعد توقف الحرب الباردة بين القطبين تحديدا. لكن نمت نموا كبيرا في اقتصاداتها في الوقت نفسه. والنمو في الاقتصادات ساعد في نموها العسكري. خاصة وان هنالك الصراعات

---

[10] **military expenditure in west Asia , Stockholm International Peace Research Institute http://archives.sipri.org/**

[١١] **التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، ترجمة: عمر الايوبي– حسن حسن– امين الايوبي، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ٢٠٠٩: ص ٢٨٣.**

[١٢] **المصدر نفسه: ص٢٨٦.**

[١٣] **ينظر: السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي الصين – اليابان– الولايات المتحدة الامريكية، توماس ويلبورن، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد ١٢: ص١٠–١١.**

المعروفة- سبق أن أشرنا إليها- في اقليم المحيط الهادي، وفيه مناطق توتر، مما يجعل زيادة الانفاق والنمو العسكري ضرورة ملحة لدول الاقليم. و(يمكن حصر الصراعات في اقليم المحيط الهادي في ثلاث مناطق، هي: شبه الجزيرة الكورية ومضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي، وجميعها لا تزال مناطق ساخنة، واحتمال نشوب صراعات عسكرية فيها وارد، خاصة وان هذه المنطقة فيها تصارع كبير حول السيادة بين الدول؛ بسبب الموقع الكبير والموارد، وفي ظل وجود قوة عسكرية واقتصادية متنامية لهذه الدول، وبخاصة جمهورية الصين الشعبية)[١٤].

نلاحظ ان غياب توازن اقليمي في القوى قد دفع كل من استراليا واندونيسيا، وهما حتى الان محترستان من بعضهما البعض، للمبادرة بتنسيق عسكري متنامي. ولم يخف كلا البلدين قلقهما بشأن الافاق طويلة الامد للهيمنة الاقليمية الصينية وقدرة الولايات المتحدة على الاستمرار كعراب للامن في المنطقة. هذا الأمر ادى بسنغافورة لبناء علاقة تعاون امني اوثق مع هاتين الدولتين[١٥].

لقد اعرب جيران اليابان عن قلقهم بشأن القدرات العسكرية المحتملة لليابان، اذ اصبح لديها الآن منظمات عسكرية حديثة، تتمثل في قوات الدفاع الذاتي. واثناء الحرب الباردة لم يكن الانفاق العسكري الياباني يتعدى (١%) من اجمالي الناتج القومي، الا فيما ندر، اما بعد الحرب الباردة فقد تزايد مستوى الانفاق العسكري بمعدل (٥%) سنويا مع اتجاه اليابان تدريجيا لاقتناء احدث انواع الاسلحة والمعدات الدفاعية، حسب متطلبات لائحة برنامج الدفاع القومي بها والمعد خصيصا لغرض الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة[١٦]. وهذا يشير الى العلاقة الجيدة التي مازالت تربط اليابان بالولايات المتحدة الامريكية.

(ومنذ عام ١٩٨١ صنفت اليابان نفسها على انها الشريك الأساسي للغرب، إذ اعادت سياستها الدفاعية عبر اقرار سياسة امنية قومية. وفي عام ١٩٨٧ اعربت اليابان عن التزامها بتحقيق إنفاق عسكري بنسبة (١%) من عموم الانتاج القومي، وهو يعد اكبر من مجموع الانفاق العسكري لدول جنوب شرق آسيا مجتمعة، الأمر الذي أثار قلق روسيا والصين)[١٧]. لأن اليابان كانت ومازالت حليفا للولايات المتحدة الامريكية، ومحمية منها، وفيها العديد من القواعد العسكرية الامريكية.

اما في العام ٢٠١٢ حلت اليابان في المرتبة السادسة عالميا على مستوى الانفاق العسكري. مسجلة انفاقا قدره (٥٤,٥) مليار دولار. وهو يساوي (٣,٣%) من اجمالي الانفاق العسكري العالمي[١٨].

اما بالنسبة لكوريا الشمالية فتشمل ترسانتها انواعا متعددة من الاسلحة غير التقليدية، وهي قادرة باستمرار على تطوير الاسلحة البيولوجية الفتاكة. والأهم من ذلك ان كوريا تقوم منذ مدة بالعمل على إقامة شبكة من التحالفات الاقليمية المفيدة لرغباتها الخارجية، وخاصة في عهد الرئيس الروسي بوتين الذي قام بزيارة الى كوريا الشمالية[١٩]. وتعدّ (كوريا

---

[١٤] ينظر:

TAIWAN(NATIONAL SECURITY AND DEFENSE LAW HANDBOOK) EDITION UPDATED REPRINT INTERNATIONAL BUSINESS PUBLICATIONS, USA ISBN 0-7397-4488-7,2008, 4 TH, P.P 174.

[١٥] ينظر: رقعة الشطرنج الكبرى، زينغو بريجنسكي، ترجمة: أمل الشرقي، عمّان، الأهليّة للتوزيع والنشر، ط١، ١٩٩٩: ص١٧٧.

[١٦] ينظر: السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الاستراتيجي الصين – اليابان– الولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره: ص٣٥.

[١٧] جيوبولتيكا المحيط الهادي، د.صباح محمود محمد، ١٩٩٨: ص٤٢.

[١٨] ينظر: حول تقرير الدفاع الياباني، عبد الجليل زيد المرهون، جريدة الرياض، العدد ١٥٧٦١ الجمعة ١٩ رمضان ١٤٣٢ هـ – ١٩ اغسطس ٢٠١١ م.

[١٩] ينظر: اليابان والخليج (استراتيجية العلاقة والمشروع النهضوي) د. نصرة عبد الله البستكي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٤: ص٧٧.

الشمالية) حليفا لروسيا، التي كانت ومازالت الداعم الاساس لها برنامجها النووي. وهذا الأمر يقلق الولايات المتحدة الامريكية فضلا عن المخاوف الموجودة لدى جيرانها من تنامي قوتها النووية والعسكرية.

وكوريا الشمالية اثبتت امتلاكها قدرة سلاح نووي عندما اجرت في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٦ تفجيرا نوويا تحت الارض.

وبعد ضغوطات كبيرة من الغرب وجيرانها (اعلنت كوريا الشمالية برنامجها النووي بشكل رسمي في ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ كجزء من الاتفاق لنزع السلاح النووي تم التوصل اليه في محادثات الاطراف الستة)[٢٠]. ضمن المحور الاستراتيجي الثلاثي بين واشنطن طوكيو سيئول، فقد مثل الوجود العسكري الامريكي في كوريا الجنوبية رادعا لتهديد كوريا الشمالية للحفاظ على النظام القائم فيها، وتمثل كوريا الجنوبية، بموقعها الاستراتيجي على خريطة المصالح الامريكية، خط الدفاع الاول على اليابان التي تعتمد على امنها وعلى الوجود بالامريكي. وعليه فقد اكد البنتاجون على ضرورة تزويد كوريا الجنوبية بالسلاح، ورصد في المدة بين ١٩٨٥- ١٩٩٠ مبلغ (٨٠٠ مليون دولار) للتسلح الكوري الجنوبي؛ تضمن صفقات طائرات مقاتلة نوع (١٦- f) وصواريخ توهاموك؛ لتعزيز قدرات المثلث الاستراتيجي (واشنطن طوكيو سيئول)[٢١].

أما روسيا فماتزال تحتفظ بقوة عسكرية كبيرة، على الرغم من اقتصادها المتعثر، وحاجتها الى مدة ليست بالقليلة للنهوض به (اقتصادها)، إذ زدات الميزانية العسكرية الروسية لعام ٢٠٠١ بنسبة (٤٠%) وذلك بفضل زيادة العوائد النفطية. ومع ذلك كانت هنالك شكوك حول قدرة هذه الزيادة في الميزانية على انجاز اصلاح عسكري جذري؛ لان مثل هذا الاصلاح الجذري يتطلب انفاقا هائلا. وهكذا فشلت القيادة الروسية في مواجهة تحديات الظروف الامنية الجديدة. فمن جهة كان واضحا ان هنالك حاجة لتعزيز الامن على الحدود الجنوبية لروسيا، مع آسيا الوسطى والصين. ومن جهة اخرى كان، ومايزال، حلف الناتو يشكل تهديدا للجيش الروسي، ويستلزم ذلك بناء القواعد والاحتفاظ بالقدرة النووية. لكن روسيا الضعيفة لم يكن باستطاعتها مواجهة كل هذه التحديات مجتمعة، فلقد كان عليها اعتماد مجموعة جديدة من الأولويات الأمنية بدلا من الاستمرار في بناء الجيش على الطريقة السوفيتية. كان هنالك قرابة (١٠.٠٠٠) سلاح نووي تكتيكي يكسوها الغبار في المستودعات الروسية، على سبيل الاحتراز، اذ ماوقعت حرب نووية محدودة مع الناتو[٢٢]. وزاد الانفاق العسكري في روسيا بنسبة (٩.٣%) عام ٢٠١١ ما جعل البلاد تكون ثالث اكبر منفق عسكري في العالم؛ متقدمة على كل من بريطانيا وفرنسا. وبعد تولي فلاديمير بوتين قيادة البلاد، شهدت روسيا تحسنا سياسيا واقتصاديا نوعا ما، وتعزز الاستقرار ومستويات النمو في الاقتصاد الروسي، وكما يأتي:

- عشية الأزمة المالية العالمية (بلغت معدلات النمو خلال الربع الثاني من العام ٢٠٠٨ نسبة (٧,٥ %)، مقارنة بالمدة نفسها من العام ٢٠٠٧).
- امتلاك البلاد لثالث أكبر احتياطي من العملات الأجنبية.
- الانخفاض الكبير في دينها الخارجي.
- الفائض الهائل في الميزان التجاري بفضل صادرات النفط والغاز.

---

[٢٠] ينظر: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، مصدر سبق ذكره: ص٥٤٦.

[٢١] إقليم المحيط الهادي في العلاقات الدولية، شذى زكي حسن العزاوي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، مرقونة على الآلة الطابعة، ١٩٩٥: ص٧٠.

[٢٢] ينظر: روسيا بوتين، ليليا شيفتسوفا، ترجمة: بسام شيحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٦: ص١٧٠-١٧١.

- إنشاء صندوق الثروة السيادية بمقدار (١٤١ مليار دولار)[٢٣].

وهذه كلها عوامل جعلت روسيا تزيد من نفقاتها العسكرية، إذ أعلن وزير المالية الروسي (الكسي كودرين) أن نفقات روسيا، لضمان الأمن القومي في العام ٢٠١١ ستبلغ نحو (٦.٣ مليار دولار)[٢٤].

أما الصين، فقد دشنت أول حاملة طائرات لها، في اب/ اغسطس ٢٠١١. وهي حاملة طائرات سوفياتية أعيد تجهيزها[٢٥]. ويقدر معهد sipri أن إنفاق الصين العسكري بلغ (٥٩٠) مليار يوان (٨٤,٩ مليار دولار) في العام ٢٠٠٨، أي بزيادة نسبتها (١٠ %) بالأسعار الحقيقية على ما كان عليه العام ٢٠٠٧. غير أن سياسيين وخبراء عسكريين أميركيين وغربيين يشكّكون بالأرقام التي تعلنها بكين، ويؤكدون بأن هذه الأرقام لا تعكس الموازنة العسكرية الفعلية للصين، التي تراوح حسب تأكيد وزارة الدفاع الأميركية، بين (٩٧ و١٣٩) مليار دولار للعام ٢٠٠٧ (في حين كانت الميزانية الرسمية المعلنة تشير إلى ٤٦ مليار دولار للعام نفسه). وهناك العديد من الباحثين الغربيين يقترحون رفع الرقم المعلن رسميًا إلى – ما بين– (٤٠ أو٧٠%)، إذ أن الميزانية الرسمية تستثني العديد من البنود المهمة، بما فيها واردات الأسلحة[٢٦].

قدرت زيادة الإنفاق العسكري من قبل الصين في عام ٢٠١١ بـ ٦.٧% من حيث القيمة الحقيقية، لتشكل الزيادة الإجمالية الإقليمية، على الرغم من أن الصين زادت إنفاقها العسكري بنسبة ٥٠٠% منذ عام ١٩٩٥، وهي الآن ثاني أكبر منفق عسكري في العالم، فقد ظل إنفاقها (١٤٣ مليار دولار في ٢٠١١) مستقراً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يقرب من ٢% منذ عام ٢٠٠١[٢٧]. ان مقدار النمو العسكري للصين يتناسب مع قدراتها الاقتصادية، وهذا ما اكده المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ليو وى مين بشأن تزايد الانفاق الدفاعي للصين، وقال إنه "خلال فترة الازدهار الاقتصادي لبعض الدول في الستينيات والسبعينيات حققت ميزانيات الدفاع لديها نموا عشريا لعدة عقود"[٢٨]. ويقدر بان الصين تمتلك ترسانة تناهز (١٨٦) سلاحا نوويا صالحا للاستخدام، يمكن حملها اساسا بواسطة صواريخ بالستية وطائرات[٢٩]. فيما تمتلك عدة قنابل ذرية، وقليل من الاسلحة الحرارية النووية، وصواريخ موجهة قصيرة المدى حتى مسافة (١٨٠٠) ميل. ان بروز الصين كقوة استراتيجية عسكرية تعدّه الولايات المتحدة الامريكية ليس ضدها فحسب، وانما ضد تلك الدول الاسيوية التي تعتمد في حماية امنها القومي على اميركا، مثل فرموزا، ومعظم دول جنوب شرق آسيا بما فيها اليابان[٣٠].

---

[٢٣] أنظر: المعطيات الوارد على موقع وزارة المالية الروسية:
/ (باللغة الروسية).**http://www1.minfin.ru/ru/budget/federal_budget**

[٢٤] **الانفاق العسكري الروسي في العام ٢٠١١ سيصل الى ٦.٣ مليار دولار، موقع الامن والدفاع العربي، www.sdarabia.com.**

[٢٥] **الانفاق العسكري عام ٢٠١١، عبد الجليل زيد مرهون، صحيفة الرياض، العدد ١٦٠١٣، الجمعة– جمادى الاخرى ١٤٣٣هـ–٢٧ ابريل ٢٠١٢م،.**

[26] : **US Department of Defense (DOD), Military Power of the People's Republic of China 2008, Annual Report to Congress, Washington, DC:DOD, 2008.(**

[٢٧] **المسار العالمي نحو تدمير الذات، Cesar Chelal، ترجمة: عناية ناصر، جريدة البعث السورية، دمشق، العدد: ١٤٥٢٩ – تاريخ: ٢٠١٢–٠٥–١٦.**

[٢٨] **الصين تنامي القوة العسكرية يتفق مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة صدى البلد، الاثنين ٤/٦/ ٢٠١٢م.**

[٢٩] **ينظر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مصدر سبق ذكره: ص٥٤٦.**

[٣٠] **جيوبولتيكا المحيط الهادي، مصدر سبق ذكره: ص٣٤.**

ويعتقد الكثيرون ان المؤسسة العسكرية الصينية قد حصلت على كميات ضخمة من التقنية الاجنبية الروسية، وبدرجة اقل من اسرائيل ودول غربية اخرى، كما تستخدم تقنيات حصلت عليها من الولايات المتحدة لاغراض مزدوجة. الأمر الذي يمكنها من تحقيق قفزة نوعية الى الامام كقوة عسكرية[٣١].

فقد اصبحت قوة نمو الجيش الصيني، واسطولها البحري، والقوة النووية تقلق اميركا. ولم يجد الاميركيون امام الخطر العسكري الصيني سوى الالتزام اكثر باستراتيجية الاحتواء، على غرار ما استخدموه في سياستهم مع الاتحاد السوفيتي اثناء الحرب الباردة منذ اربعين عاما، مما ادى الى انهياره تدريجيا[٣٢].

الولايات المتحدة الامريكية من جهتها تعادل الخطر الصيني بدعم هندي اما القوى النووية الهندية فتمتلك ترسانة تضم نحو (٦٠- ٧٠) سلاحا نوويا صالحا للاستخدام[٣٣]. ووقعت الهند على صفقة مبيعات عسكرية مع الحكومة الامريكية تقدر بنحو (٤.١) مليار دولار لشراء عشر طائرات من طراز (سي ١٧) عام ٢٠١٢ مشيرة إلى ان الهند ستستلم الطائرات العام المقبل[٣٤].

الطاقة النووية هي التالية لذلك توصلت الهند الى صفقة مع الولايات المتحدة للتعاون في مجال الطاقة النووية للاغراض السلمية. وتسابق الصين لبناء ٣٠ محطة لتوليد قوة نووية بحلول العام ٢٠٢٠ لدعم امدادات الطاقة في البلاد من دون احداث مزيد من الاضرار لكارثة التلوث الحالية، واذا كانت احدى القضايا الحاسمة بالنسبة الى الصين هي العمل على توليد المزيد من الطاقة النظيفة قدر المستطاع، فإن سجلها من حيث القواعد التنظيمية مروع، اذ ما استقرأنا واستنتجنا ماهو محتمل في مجال الطاقة النووية، اذ يسود بين الرسميين المحليين عادة اغفال القواعد والقوانين الخاصة بالبيئة مقابل كمية كافية من النقود وذلك في محطات توليد الكهرباء عن طريق الفحم. وأذا ثبت عزمهم على مواصلة هذه العادة بالنسبة للمحطات النووية فان الصين والعالم سيخاطر بوقوع كوارث مثل كارثة تشيرنوبل التي واجهها الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٨٦. وعلى الرغم من العلاقات بين الهند والصين الا ان العلاقات بين البلدين يشوبهما الحذر والخوف الصيني من الدعم الامريكي المباشر للهند في برنامجها النووي[٣٥].

اما الصين وكوريا الجنوبية تتعاونان على التسلح نوويا، لكنهما تقصيان كوريا الشمالية التي تقع بينهما.اذ ترفض الصين وكوريا الجنوبية تسلح كوريا الشمالية وتعتبره خطرا يهدد امن المحيط الهادي. وقد اشترت الصين مناجم وخطوط سكك حديدية لكوريا الشمالية في الوقت الذي بدأت فية كوريا الجنوبية انتاجا مشتركا ومناطق تصدير، وتقوم كل من الصين وكوريا الجنوبية باتصالات مع المنشقين والمسؤلين الكوريين الشماليين. ومع ارتفاع عدد السكان الفقراء في كوريا الشمالية فان كلا من الصين وكوريا الجنوبية ستتقاسمان فرض سيطرتهما عليها[٣٦].

كما صدر بيان صيني- روسي مشترك بان الحوار والتشاور هي الوسائل الوحيدة في حل القضايا المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية للوصول الى حل .

---

[٣١] **منطقة اسيا والمحيط الهادي، ستيفن بلانك، ضمن كتاب (رؤية استراتيجية عامة للاوضاع العالمية)، اعداد: ايرل تيلفورد، سلسلة دراسات عالمية، العدد العدد ٢٣، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي: ص٥٧.**

[٣٢] **القرن الحادي والعشرين لن يكون اميركيا، بيير بيارنيس، ترجمة: مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣: ص ٣١.**

[٣٣] **ينظر: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، ترجمة: عمر الايوبي وحسن حسن وامين الايوبي، مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٩: ص ٥٥٠.**

[٣٤] **سلاح الجو الهندي يتسلم اربع محركات اف ١١٧ لطائرات النقل، صحيفة اليوم السابع، الثلاثاء ١٠ يوليو ٢٠١٢.**

[٣٥] **ينظر: الفيل والتنين (صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا) روبين ميرديث، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، ٢٠٠٩: ص٢٧٩-٢٨٠.**

[٣٦] **ينظر: دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، د.عامر هاشم عواد، سلسلة اطروحة الكتوراه ٨٠ ، بيت النهضة، بيروت، ط١ ،٢٠١٠: ص ٣٦٧-٣٦٦.**

وخلال الزيارة التي أجراها الرئيس الروسي فلادمير بوتين في العام ٢٠١٢ الى الصين اكد الجانبان حماية السلام والاستقرار ودفع نزع السلاح في شبه الجزيرة الكورية إلى الأمام ، باعتبار ان زيادة الانفاق والتسلح يهدد السلام ويزيد من حدة الصراعات بالاقليم[٣٧] .

الخاتمة

توضح الدراسة ان دول العالم تزداد فيها معدلات الانفاق العسكري بوتيرة متصاعدة، ولم تخرج دول اقليم المحيط الهادي في مسارها عن هذا. إذ انها تنمو بصورة سريعة لكونها تمتلك اقتصادات ربما هي الاسرع في نموها في العالم، مما يؤهلها للدخول في زيادة في انفاقها العسكري. كما ان معدلات الزيادة والرغبة في الانفاق تختلف من دولة لاخرى لعدة اسباب منها:

١. اختلاف النمو في اقتصادات الدول الذي يؤثر على حجم انفاق الدول للاغراض العسكرية.
٢. الحاجة الى الانفاق لتوفير الحماية، بسبب الخوف من تنامي القوة العسكرية للدول المجاورة.
٣. الرغبة في التفوق العسكري لضرورات دفاعية وحماية اقتصادات الدولة.

هنالك علاقة كبيرة بين الانفاق والجانب الاقتصادي، إذ لا تستطيع الدول ذات الاقتصاد الضعيف ان تشتري سلاحا متقدما، لذا ارتبطت زيادة انفاق دول الاقليم من مشترياتها العسكرية بفعل امكاناتها التي تمتلكها. فالانفاق في المجال العسكري يحتاج الى مدة من النمو الاقتصادي. واغلبية دول المحيط الهادي توازن بين قدراتها الاقتصادية ونموها العسكري، على عكس الاتحاد السوفيتي الذي تأثرت تجاربه النووية ونموه العسكري بتراجع اقتصاده، مما كان احد الاسباب في انهياره.

كما ان الزيادة في الانفاق في دول الاقليم ليست بسبب ما تشهده من نمو في اقتصاداتها فحسب، وانما ماتزال هنالك نزاعات مناطقية، مثل التنازع بشأن بحر الصين الجنوبي، مما يؤثر في علاقات الدول مع بعضها البعض ويدفعها للمزيد من التسلح. ويدخلها في دائرة التنافس الذي يتعدى الجانب الاقتصادي ليدخل في الجانب العسكري.

على الرغم من ان معدل الانفاق متفاوت بين دول الاقليم تبعا للامكانات الاقتصادية المتفاوتة فيما بين الدول، الا ان التنافس موجود في الحصول على التقنية العسكرية، وهو في أزدياد كما أوضحناه.

---

[٣٧] ينظر: بيان صيني– روسي يدعم الحوارات لحل قضايا شبه الجزيرة الكورية، صحيفة الشعب اليومية اون لاين، ٦–٢/٧–٢٠١٢.